

■ خالد نجيب: البحرين بيئة مثلى للاستثمار

تسليط الضوء على فرص وتحديات الثورة الصناعية الرابعة في القطاعين العام والخاص، والتأكيد على أهمية مواكبة التطورات العالمية والابتكارات النوعية التي تدعم تحقيق الإنجازات الواعدة في مختلف القطاعات، وتمكين الجمهور من لعب دور فاعل في عملية التحوّل التي تؤسس لها الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى التأكيد على الحاجة لتبني الابتكارات التقنية كوسيلة لدعم مجالات قيادة الأعمال وتعزيز مستويات الإنتاجية".



أكد النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين خالد محمد نجيب أنّ "توعية ومستوى المشاركين في أعمال المؤتمر الثامن عشر لأصحاب الأعمال والمستثمرين العرب، والمنتدى العالمي الثالث لرواد الأعمال والاستثمار، الذي سيقام خلال الفترة -11 13 نوفمبر 2019، تحت شعار: "الثورة الصناعية الرابعة: بناء المستقبل - الريادة والابتكار في الاقتصاد الرقمي"، وبرعاية سامية من عاهل البلاد الملك حمد بن عيسى آل خليفة، تعكس مدى أهمية هذا الحدث والموضوعات التي سوف تناقش في

ولفت إلى أنّ "غرفة تجارة وصناعة البحرين سوف تنتهز فرصة انعقاد هذا المؤتمر نظراً لكثافة المشاركين من مختلف دول العالم في الترويج لفرص ومناخ وبيئة الاستثمار بمملكة البحرين، وستسعى لتعريف المشاركين بما يتميز به اقتصاد المملكة من مقومات أساسية وبيئة مثلى للاستثمار، وما تقدمه من حوافز وتسهيلات للمستثمر الأجنبي كون اقتصادها سريع النمو والأكثر انفتاحاً وحرية بين دول المنطقة".
المصدر (غرفة تجارة وصناعة البحرين، بتصرّف)

إطار جلساته التي ستناقش موضوعات ذات حيوية وأهمية كبيرة ومتصلة بالاقتصاد المعرفي، وسبل الارتقاء به في المنطقة العربية". وأشار إلى أنّ "الموضوعات المطروحة على جدول أعمال المؤتمر، والشخصيات المشاركة فيه والجهات التي تمثلها تجعل من هذه الفعالية حدثاً قيماً، ويدفعنا إلى مزيد من التفاوض بالمرئود الإيجابي، لاسيما وأن هذا الحدث سيلقي الضوء على محاور رئيسية مثل: الاستثمار في ريادة الأعمال والابتكار في الثورة الرقمية في العالم العربي، وتعزيز التعاون التنظيمي بين الدول العربية في هذا المجال،

■ صندوق النقد الدولي يتوقع نموًا 205% للإمارات



5% في 2019 مقارنة مع 2.8% في 2018 ونمو القطاع غير النفطي 1.4% في 2019، أسرع قليلاً منه في 2018. وكان أظهر المؤشر الاقتصادي الفصلي للأنشطة غير النفطية الذي يعده مصرف الإمارات المركزي، نمو القطاع غير النفطي خلال الربع الأول من عام 2019 بنسبة 1.6% على أساس سنوي، وكان النمو الاقتصادي الكلي قوياً، حيث شهد ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2.2%، مدعوماً بالأنشطة الحكومية وتزايد الطلب من القطاع الخاص.
المصدر (موقع العربية. نت، بتصرّف)

توقّع صندوق النقد الدولي أن يسجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في دولة الإمارات العربية المتحدة 2.5% في المئة خلال العام المقبل، مبيّناً أنّ النمو غير النفطي في الإمارات قد يتخطى 1 في المئة هذا العام ويزيد إلى 3 في المئة العام المقبل. وكان توقّع مصرف الإمارات المركزي، نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2.4% في 2019، مدفوعاً بنمو أسرع في القطاع النفطي. في حين كان ونما الاقتصاد 1.7% في 2018، بحسب بيانات حكومية. كذلك توقّع البنك المركزي نمو القطاع النفطي الإماراتي

■ "موديز" تخفّض تصنيف لبنان إلى CAA2



ويقوض القدرة على خدمة الدين ويهدد بشكل متزايد جدوى ربط العملة. وأدت احتجاجات استمرت لعدة أسابيع إلى استقالة رئيس الوزراء سعد الحريري، وتوقف فرص إصلاحات في ميزانية 2020، ومزيد من السحب من احتياطات النقد الأجنبي المستنزفة بالفعل.

وتوقّعت موديز أن يتم استهلاك احتياطي النقد الأجنبي القابل للاستخدام لدى البنك المركزي والبالغ نحو خمسة إلى عشرة مليارات دولار، في المدفوعات القادمة لخدمة الدين الخارجي للحكومة والتي تقدر بحوالي 6.5 مليار دولار هذا العام والعام القادم، بما في ذلك 1.5 مليار دولار تستحق في 28 نوفمبر/تشرين الثاني.

المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرّف)

خفّضت وكالة "موديز" للتصنيف الائتماني تصنيفها للبنان إلى Caa2، مرجّحة السبب إلى تنامي احتمالات إعادة جدولة ديون ستصنّفها على أنها تخلف عن السداد، في أعقاب احتجاجات أطاحت بالحكومة وهزت ثقة المستثمرين.

وأعلنت "موديز" أنّ تصنيف لبنان الائتماني، الذي تقرر خفضه من Caa1، سيبقى قيد المراجعة لمزيد من الخفض، مع الإشارة إلى أنّ تصنيف Caa يحدّد تصنيفاً عالي المخاطر للغاية بالنسبة إلى وكالات التصنيف الدوليّة.

وبيّنت الوكالة أنّه في غياب تغيير سريع وكبير للسياسة، فإن تدهوراً سريعاً لميزان المدفوعات ونزوح الودائع سيهبطان بنمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الصفر أو أقل، مما سيؤجج مزيداً من الاستياء الاجتماعي

Volume Analysis

